جـدلـيـة العسكـر والسّيـاسـة في العالم العربـــيّ

(دراسة في المكانة السّياسية للقــوى العسكريــة والأمنيــة في السعــودية)

أ/ إلياس ميسوم
جامعة وهران 2 محمد بن احمد، (الجزائر)
البريد الإلكتروني : ilyespoli3@gmail.com

تاريخ الارسال: 01-03-2019 تاريخ القبول: 26-05-2019 تاريخ النشر: 15-06-2019

ملخص :

تعد جـدلـيـة العسكـر والسّيـاسـة في العالم العربـــيّ إحدى أبرز الإشكالية التي لم يتم الإجابة عنها أو الخوض فيها بحثيًا بشكل كافي على الرغم من كون الدول العربـيّة بشكل عام تعد أرضًا خصبة لمثل هذا الأمر بحيث تشير المكانة والدور السّياسيين التي يحظى بهما العسكـريون ـــ سواءً كحكام أو فواعل أساسية في العملية السّياسـية وصُنْـــع القرار ـــ إلى كونهم المحرك الأول لديناميكية العمل السّياسي.

وفي هذه الورقة، نسعى لدراسة حالة أقل ما يقال عنها أنّها تشكّل استثناءً عربـيًّا لما يمكن تسميته بالعلاقات المدنـية – العسكرية، ويتعلق الأمر هنا بالحالة السعـودية. وهذا عبر بحث المكانة السّياسية للقــوى العسكريــة والأمنيــة السعــودية (الجيـش النــظامي؛ الحرس الوطني؛ والأمـــن الداخلي) باعتبارهم فاعلًا غير رسمي في عملية صُنْـــع القرار السعـــودي، وكذا محاولة تقديم تفسيرات لهذه الوضعية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات المدنـية – العسكرية؛ السعـــودية؛ الجيـش النــظامي؛ الحرس الوطني؛ الأمـــن الداخلي.

Abstract: The military and political dialectic in the Arab world is considered to be one of the most prominent issues that are not sufficiently answered for lack of in-depth research, despite the fact that Arab countries still stink explored and less investigated on the research agenda due to the status and role of the military as leaders or key actors in policy making and decision-making given their primary role in the dynamics of the political game.

In this study, we try to shed light on this case the least we can say is an exception in the Arab world of what is commonly called civil-military relations, the case here is similar to that of Arabia. Saudi Arabia by pushing research towards the political status of armed and security forces in Saudi Arabia (Regular Army, National Guard, Homeland Security) Given as unofficial actors in decision making and also the attempt to clarify this position.

Keywords: Civil-Military Relations; Saudi Arabia; the Regular Army; The National Guard; Homeland Security**.**

مقدمـة:

شغل ـــ ولازال ـــ موضوع علاقة السّياسي بالعسكري أو بالأحرى العلاقات المدنية – العسكرية (civil-military relations) حيزًا مهمًا وواسعًا من النقاش السّياسي والأكاديمي، لا لأنّه يرتبط بالدولة والمجتمع من حيث إدارتهما فقط، بل لارتباطه أيضًا بمستقبل كل من الدولة والمجتمع إمّا نحو التطور والتحول الديمقراطي أو نحو الانحدار والتخلف والحكم التسلطيّ؛ وكذا لارتباطه من جهة أخرى بنوع الثقافة السّياسية المترسخة عند النُّخبة السّياسية والمجتمع، ناهيك عن الدور التاريخي الذي لعبه العسكري في قيام الدولة وصيرورتها، لاسيما في دول العالم الثالث.

والحقيقة، أنّ أغلب الدول المتطورة خاصةً الغربية منها استطاعت تجاوز جدلية العسكري والسّياسي لصالح هذا الأخير، كما حاول العديد من الأكاديميين والنظريين فيها وضع نظرية تفسر العلاقات المدنية – العسكرية، ولعل أهم الأعمال في هذا الصدد تلك التي كتبها كل من عالم السّياسة الأمريكي **صاموئيل هنتغتون** (Samuel P. Huntington) في كتابه **الجندي والدولة (The Soldier And The State)** وكتابه **الرجل على ظهور الخيل (The Man On Horseback)**؛ وعالم الاجتماع الأمريكي ـــ وأحد مؤسسي علم الاجتماع العسكري وصاحب نظرية التقارب (Convergence theory) ـــ **موريس جانوفيتس** (Morris Janowitz) في كتاب **الجندي المحترف (The Professional Soldier)**، فضلًا عن بعض أعمال الباحث **زولتان باراني** (Zoltan D. Barany) [(*)].

في حين تبقى دول العالم الثالث بشكل عام أكثر المناطق بروزًا لتدخل العسكري في السّياسة بشكل مباشر وممارسه سلطة الحكم، بيد أنّه رغم هذا التعميم فإنّه من المغالطة اعتبار هذه العلاقة بين المدني – العسكري تسري على نمط أو أُنموذج أحادي، بحيث يمكننا القول أن كل حالة يمكن اعتبارها أُنموذجًا خاصًا له ظروفه وبيئته الخاصتان. وكذا دورٌ ومكانةٌ خاصتان أيضًا للعسكري تتحددان في الغالب تبعًا للعديد من المتغيّرات التاريخية والسّياسية والسوسيو – اقتصادية. التي لا يتسع المقام هنا للتفصيل فيها.

والحال، أن الدول العربيّة على الرغم أنّه يغلب عليها الطابع العسكري غلى غرار مصر، العراق، سورية، اليمن، موريتانيا، وليبيا، إلّا أنّه توجد استثناءات دائمًا، ومن بين هذه الاستثناءات السعودية التي لا نغالي إذا قلنا أنّها تشكّل بحق استثناءً فريدًا من نوعه وحالة خاصة تستدعي البحث والدراسة حتى مقارنة بنظيراتها من الملكيات الوراثية العربيّة ـــ التي نجح الجيش في تقويض أغلبها وتحويلها إلى جمهوريات ـــ على

غرار مصر، العراق، اليمن، وليبيا، بحيث لا تملك القوى العسكرية والأمنية في السعودية سوى القليل من النفوذ والتأثير باعتبارها مؤسسة ـــ وليس أداة ـــ داخل النظام السّياسي وضمن عملية صُنْع القرار فيه.

بالاستناد على هذه التوضيحات المختصرة، نسعى في هذه الدراسة لبحث جدلية الجيش والسّياسة ضمن الحالة السعودية أَي محاولة الإجابة عن تساؤل الدراسة الأساسي الذي يتمحور حول المكانة السّياسية للقوى العسكرية والأمنية السعودية باعتبارهم فاعلًا غير رسمي في عملية صُنْع القرار السعودي أو معنى أدق ماهي المكانة السّياسية للقوى العسكرية والأمنية ضمن هيكلة النظام السّياسي السعودي ؟

ولأجل هذا الغرض قَسَمْنَا هذا البحث إلى ثلاثة (03) محاور: **الأول** حول الجيش النظامي السعودي وكذا علاقته النظام السّياسي. أمّا **المحور الثاني**: فيتضمن بحثًا في مكانة الحَرَس الوَطنيّ السَّعُوديَّ ضمن هيكلة النظام السّياسي السعودي وكذا دوره السّياسي والأمني. في حين يتعاطى **المحور الثالث** مع وزارة الداخلية (الشرطة والأمن الداخلي) باعتبارها ركيزة الأمن الداخلي، بينما جاءت الخاتمة عبارة عن خلاصات واستنتاجات تتعلق بالدراسة. أمّا، المناهج المستخدمة في هذه الدراسة، فهي أربعة (04) مناهج أساسية، ويتعلق الأمر بكل من: المنهج الوصفي؛ المنهج الاستقرائي؛ منهج دراسة الحالة؛ المنهج المقارن. هذا فضلًا استعانتنا ببعض النظريات الغربية والكتابات العربيّة ـــ على قِلتها ـــ المتمحورة حول العلاقات المدنية – العسكرية، على غرار كتاب : فؤاد إسحق الخوري، **العسكر والحكم في البلدان العربيّة**، وكتاب : **الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربيّة** لـ: عزمي بشارة. وكتاب: **العلاقات المدنية – العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير** لـ: هاني سليمان،... وغيرها.

المحور الأول: القُوّات المُسَلَّحَة المَلَكيَّة السُّعُوديَّة (وزارة الدفاع والطيران)

أنشأ الجيش النظامي السعودي أو كما يسمى رسميًا بـ: **القُوّات المُسَلَّحَة المَلَكيَّة السُّعُوديَّة** في الثلاثينيات من القرن الماضي بعد انتصار السعوديين على الهاشميين فيما عرف بالحرب بالنجدية – الحجازية (1924 - 1925) ودخولهم الحجاز وضمها إلى أراضيهم، وعلى عكس منطقة نجد البدوية مسقط رأس السعوديين كانت الحجاز تعرف حالة متطورة من التنظيم الإداري والسّياسي، وعلى هذا استعان الملك عبد

العزيز في تأسيسه لجيشه النـظامي بالعديد من الجند الحضر من منطقة الحجاز فضلًا عن بعض الكوادر من الضباط غير السعـوديين ـــ نتيجة افتقار أبناء المنطقة للخبرة في هذا المجال ـــ ، لا سيما من العـراقيين، والسـوريين المتخرجين من المدارس الحربية العثمانية، ناهيك عن الباكستانـيين. ويذهب الكثير من الباحثين والمؤرخين إلى اعتبار فوزي القاوقجي (1890 – 1977) المؤسس الحقيقي للجيش النـظامي السعـودي، حيث كان أول رئيس لأركانه.

والحقيقة، أن جيش الحجاز الهاشمي يعتبر النواة الأولى للجيش النـظامي السعـودي، ما يعني أن النـظام والدولة السعـوديان لم يعرفا الجيش النـظامي إلّا في طورهما المتأخر. ومنذ تأسيس هذا الجيش النـظامي لم يعرف عنه أيّ دور كبير في عملية صُنْـع القرار السّياسي بل جرى تهميشه بعد استكمال حروب الفتح وتأسيس الدولة على الرغم أن الطفرة النِّفطية التي شهدتها المملكة كانت لها انعكاسات إيجابية عليه، خصوصًا من حيث التجهيزات والتسليح إذ يملك معدات حربية حديثة ومتطورة تخوله لأنّ يصنف ضمن أحسن الجيوش تسليحًا في العالم.

أضِف إلى ذلك الميزانية الضخمة المرصودة له، أين تعد السعـودية من أكثر الدول إنفاقًا في المجال العسكري، أين احتلت المركز الـ الثـالـث (03) عالميًا سنة 2015 في هذا المجال [1]. وحسب بعض المصادر، فإنّ المملكة تنفق 25% من ميزانيتها على الجيش، أَي حوالي ثمانية وثمانون (88) مليار دولار، في حين يستوعب الجيش السعـودي حوالي 440 ألف عامل في هذا القطاع، بينما يقدر تعداد العسكريـين بـ: 225.000 جندي [2].

ويتكون الجيش السعـودي من خمسة (05) فروع رئيسة، هي: القوات البرية الملكية، والقوات الجوية الملكية، والقوات البحرية الملكية، وقوات الدفاع الجوية الملكية، وقوة الصواريخ الاستراتيجية الملكية، غير أنّه كما أشارت **مجلة نيوزويك (Newsweek)** في عددها الصادر في أفريل 1978 يعد الجيش السعـودي النـظامي بالرغم من كل ما يملكه من معدات حربية أقل تعدادًا من الجيش الأردني ولا يملك تقاليد عسكريـة بالمعنى العصـري للكلمة [3]. منذ ذلك الحين إلى غاية الآن لم تتغيّر الأمور كثيرًا حيث بقيت أكبر مشكلة يعاني منها الجيش السعـودي تلك التي تتعلق بعدد الأفراد فيه وكفاءتهم القتالية والتقنية لا سيما والخدمة العسكريـة في المملكة طوعية وليست إجبارية. لا ينفي هذا أكيد الخطوات والقفزات النوعية نحو الاحترافية التي حققها السعـوديون مقارنة بما كانوا عليه في الماضي، حيث شهـد الجيش السعـودي عمليات تحديث سريعة وواسعة خاصةً بعد حرب يونيو 1967 (حرب الستة أيام) أين بدأت المملكة باقتناء تجهيزات وأسلحة أمريكـية

الصُنْـــع وعالية الأداء حتّى أضحى الجيش السعـودي أحد أحسن الجيوش تسليحًا في الخليج والشرق الأوسط.

أمّا، المشكل الآخر للجيش السعـودي فيتمثل في خبرته وعقيدته القتالية، فهو بخلاف جيوش المنطقة الأخرى كالجيش المصري أو السوري أو العراقي أو الإيرانـــي لم يكن له دورٌ محوري سواءً داخليًا أو خارج الحدود، فهو لم يشارك في عملية التوحيد إذ لم يكن قد تأسيس بعد حيث كان ابن سعود يفضل فيها الاعتماد على القوات القبليّة والبدوية المؤدلجة وّهَابيًّا المعروفة باسم الإخوان في فتوحاته، بل يمكن القول أن تأسيسه جاء كحتمية وضرورة ملحة لسببين (02): الأول، تنظيمي يرتبط أكثر بهيكلة الدولة الحديثة وضرورية وجود جيش نـظامي فيها. أمّا الثـانـــي، فسّياسي – أمـني باعتباره يشكّل قوة مضادة للقوى العسكريـة القبليّة.، خصوصًا بعد تمرد زعماء القبائل ابن سعود (تمرد الإخوان). هـذا داخليًا.

أمّا خارج الحدود، فقد حافظ الجيش السعـودي نتيجة اللحظة التاريخية التي ولد فيها على طبيعته الدفاعية الانكماشية فلم يشارك مثلًا في حرب اليمـن عام 1962 بصفة مباشرة ـــ عكس المصريين ـــ رغم أن السعـودي كانت طرفًا أساسيًا في الصـراع ، كما أن حضوره كان شكليًا في كل الحروب التي خاضها العرب ضد الكيان الصهيوني، بل يمكن القول، إنّه كان عمومًا يلعب دورًا هامشيًا على صعيد السّياسة الخارجية والإقليميـة للسعـودية.

إنّ ميّزة الجيش النـظامي السعـودي ـــ والتي تشكّل أكبر نقاط ضعفه ـــ أنّه حصر نفسه في إطار استراتيجية عسكريـة دفاعية قائمة على دعم القوات الحليفة له. ويزيد من تعميق هذا التصور أن المملكة نتيجة مكانتها الروحية والنِّفطية لطالما آمنت بالتضامن العربـيّ والإسلامي بل وعملت على إقامة هذا التحالف بشتى الوسائل والسُبل. هذا ما جعلها لا تجتهد كثيرًا في تطوير قواتها المسلحة من حيث الاستراتيجية القتالية. ولا نبالغ القول إنّ ادعينا بأنّ أول تجربة ميدانية فعلية يخوضها الجيش السعـودي كانت عام 1991، أثناء حرب الخليج الثـانـــية (1990 - 1991) لكنّ تحت رعاية أمريكـية وفي إطار تحالف دولـي كما نعلم. والملاحظ أن هذه الظاهرة تكررت بشكل كبير على مر تاريخ الحروب التي خاضتها المملكة منذ قيامها ما انعكس على العقيدة القتالية لجيشها، بحيث غلب عليه الطابع الدفاعي – التحالفي رغم تسليحه الجيّد الذي يسمح له بالقيام بمناورات هجومية واسعة.

أمّا، التجربة الثـانـــية المهمة للجيش السعـودي خارج حدوده فكانت في اليمـن ابتداءً من عام 2015 أو ما سمي بـ: **عاصـفة الحـزم**، المتكونة من تحالف أيضًا (البحريـن، الكـويت، قطـر، الإمـارات

العربـيّة المتحدة، مصـر، الأردن، المغـرب، السنـغال، بنغلاديش، السـودان.) الذي تقوده السعـودية ضد الحوثيين والنفوذ الإيرانـــي.

وتتضح مكانة الجيش كمؤسسة ـــ وليس كأداة ـــ ضمن بُنية النـظام السّياسي السعـودي من خلال عدم قيامه بالدور المفروض عليه نظريًا، آلا هو حماية الدولة والنـظام ذلك أن الحرس الوطني وهو المؤسسة المبنية على هيكلة وأسس قبليّة وعشائرية يعد القوة الضاربة الأولى التي يعتمد عليها الحكم السعـودي في قمع الاضطرابات الداخلية وفرض النـظام العـام. فقد كان الحرس الوطني مثلًا من قام بعملية التدخل فيما يعرف بأحداث الحرم عام 1979. التي تعد أخطر حدث عرفه النـظام السّياسي السعـودي وعرش آل سعود بعد تمرد الإخوان سنة 1927. هذا على الرغم من كون الحرس الوطني ـــ التي سيأتي الحديث عنه لاحقًا ـــ لا يدخل بشكل مباشر في إطار القُوّات المسَلَّحَة الملكيَّة السُّعُوديَّة التي تشمل فقط القوات الرئيسية الثلاث: القوات البرية، والقوات الجوية، والقوات البحرية.

تفسير هذه المفاضلة يعود في الحقيقة إلى عدة أسباب وعوامل على رأسها خوف آل سعود من حدوث انقلابات على حكمهم من طرف جيش قوي وذو خبرة على غرار ما حصل لجيرانهم في مصر، العـراق، اليمـن، ليبيـا، وإيـــران (رضا بهلـوي)، وكاد أن يقع لهم، ففي عام 1955 حاول ما عرف بـ: **الضباط الأحـرار السعـــوديين** القيام بانقلاب عسكـري ضد النـظام الحاكم. وفي العام نفسه وقع تمرد قبيلة الريث مدعومين بـ: اثنا عشر (12) ضابطًا من الصفوف العسكريـة. كما حدثت عدة محاولات انقلابية في السعـودية ما بين 1955 – 1977، لعل أخطرها كانت عام 1969، حيث كانت تسعى لقيام جمهورية الجزيرة العربـيّة، وقد قادها ستون (60) ضابطًا من سلاح الجو السعـودي، إضافة إلى مدير الأكاديمية العسكريـة في الظهران، وقبلها في سنة 1962 قام بعض الطيارين (من العائلـة المالكـة) في سلاح الجو السعـودي بمحاولة انقلابية، وفي عام 1977 شاع خبر باكتشاف محاولة انقلاب في القوات الجوية في منطقة تبوك [4]. في حين لم يعرف عن الحرس الوطني أيّ محاولة انقلابية أو معارضة بل كان هو الفاعل الأساسي في إفشالها أو القضاء عليها.

إنّ هذه التجارب المريرة بالنسبة للنـظام السعـودي والأسرة الحاكـمة والتي لعب الحرس الوطني دورًا أساسيًا في إفشالها، جعلته إذن يفضل الولاء القبليّ والعشائري على الولاء للوطن، ودفعته في نفس الوقت إلى تقزيم دور الجيش النـظامي ـــ المشكوك في ولاءه ـــ في العملية السّياسية وإبعاده عن مواطن صُنْـع القرار،

إذ يتمركز بعيدًا عن المدن الهامة والمراكز السّياسية ما خلق له مشكلات كبيرة في الانفتاح على جميع أنحاء المملكة [5].

ويرى الباحث **وليم كوانت (William Quandt)** في هذا الصدد، أن حتّى سبعينيات القرن الماضي لم تبذل الحكومة السعودية مجهودًا كبيرًا لتطوير قدراتها العسكرية حيث كان المعتقد أن العائلة المالكة مترددة جدًا لوضع كثير من القوة بيد العسكريين المعروفين في الغالب بميولاتهم الجمهورية، فتجارب إزاحة الملكيات الوراثية من عروشها من قبل ضباط يسعون للإصلاح ليست ببعيدة عنهم. ومن أجل منع أيّ انقلاب عسكري تم تجنيد أبناء القبائل الموالية في الحرس الوطني الذي يحتل مواقع استراتيجية قرب الرياض، جدة، والظهران، بينما وضع الجيش وسلاح الطيران بعيدًا عن التجمعات السكنية بحيث لا يتوفر إلّا على القليل من الذخيرة ووسائل النقل ما ساعد على منع القوات المسلحة من التدخل في السّياسة بشكل مباشر [6]. ولعل المعركة التي يخوضها السعوديون في اليمن تدل بشكل واضح على الصعوبات التي تعتري الجيش السعودي، فرغم كل التفوق في مجال التسليح والتدريب مقارنة بقوات الحوثيين مازال لم يحقق لحد الساعة نتائج ميدانية حقيقية.

كما أن الهاجس والخوف من استقلالية الجيش النظامي وقوته جعل حكام آل سعود يضع الجيش تحت إشرافٍ مباشر من لَدُنْ أمراء من العائلة الحاكمة، حيث تعاقب عليه إلى غاية وقتنا الحالي سبعة (07) من الأمراء السعوديين، هم: **منصور بن عبد العزيز** (1943 - 1951)، **مشعل بن عبد العزيز** (1951 - 1953)، **فهد بن سعود بن عبد العزيز**(1957 - 1960)، **محمد بن سعود بن عبد العزيز** (1960 - 1963)، **سلطان بن عبد العزيز** (1963 - 2011)، **سلمان بن عبد العزيز** (2011 - 2015)، **محمد بن سلمان** (2015 - إلى وقتنا الحالي).

والحقيقة، أنّنا لا نعلم بالتحديد عدد أفراد العائلة الحاكمة ضمن القوات المسلحة، بيد أنّه ليس بالقليل، كما يمكن الجزم أن الوحدات الرئيسية في الجيش تحت قيادتهم. وتعد هذه الاستراتيجية أَي غرس الأمراء في القوات المسلحة سّياسة سعودية مدروسة، الغرض الأساسي منها تأمين النظام السّياسي أكثر، وتتمحور سّياسة التأمين هذه المواجهة ضد أيّ خطر محتمل من جانب المؤسسة العسكرية (الجيش) على الهيكل الحالي لصُنْع القرار في المملكة حول ثلاث (03) سّياسات كبرى[7]:

1) **الأولى** تتمثل في وجود أعضاء للأسرة الحاكمة داخل الجيش؛
2) أمّا السّياسة **الثانية**، فهي ضمان أن يكون تدريب القوات العسكرية في أيدي أمينة؛

3) في حين تقوم السّياسة **الثـــالـــثة** على الحفاظ على مؤسسات عسكرية مستقلة عن الجيش لعل أهمها الحرس الوطني.

نتيجة للأسباب المذكورة، لا تملك مؤسسة الجيش وزنًا مؤثرًا في بُنية النــظام السعــودي بشكل عام رغم أنّه يمثل نحو ثلاثـة أخماس مجموع القوة العسكريــة السعــودية، بيد أن دوره مكمل ومراسمي، ذلك أن الضعف الذي تعاني منه هذه المؤسسة يجعلها خارجة من دائرة احتسابها كقوة رئيسية مستقلة ومؤثر في صناعـة القرار في المملكة [8]. في مقابل هذا يجب الانتباه إلى نقطة مهمة بحيث لا ينفي الضعف والتهميش الذي تعاني منه مؤسسة الجيش النــظامي أن السيطرة عليها أو على إحدى القوات المسلحة يعتبر مؤشرًا مهـمًا للقوة والنفوذ لا سيما إذا تعلق الأمر بمسألة وصول أيّ أمير سعــودي إلى سدة الحكم. فثلاثـة (03) من أصل سبعة (07) ممن تولوا وزارة الدفاع (سلطان بن عبد العزيز، الملك سلمان، محمد بن سلمان) أصبحوا ولاةً للعهـد، وإنّ منعة المنية سلطان من أن يكون ملـكًا على المملكة، فإنّ سلمان تمكن من ذلك ويسير ابنه محمد وزير الدفاع الحالـي وولـي العهـد نحو هذا الطريق.

كما بدأ الجيش السعــودي يلعب بعض الأدوار غير التقليدية وغير المعهودة عنه، وهذا ابتداءً من تدخله في البحريـن في خضم الربيــع العربــيّ، وقد تعزز هذا الأمر مع تولي الملك سلمان حكم المملكة ووضع ابنهِ محمد وزيرًا للدفاع. هذا الأخير الذي أقدم بعد مدة قصيرة من توليه المنصب على قيادة حِلف عسكـري في اليمـن. تحول كبير عرفته السّياسـة الخارجية على إثر هذا التَعْيِين يصفه الباحث السعــودي **نواف عبيد**، بقوله: "**إنّ التوسع العسكري السعــودي الذي حدث خلال السنوات الخمس الماضية لم يسبق له مثيل**"[9].

مع ذلك، وعلى الرغم مما حققته السعــودية من تقدم ملحوظ في سبيل بناء قوات عسكريـة حديثة وذات فعالية لكنّها مازالت على أرض الواقع تواجه بعض المشاكل فيما يتعلق بقيادة هذه القوات وتنظيمها. كما أنّها تعانـي من مشاكل جمة فيما يتعلق بعدد القوة البشرية ونوعيتها وإدارتها. وعليه، مازالت المشاكل التقليدية التي عادة ما تواجهها جميع الدول في تنظيم وقيادة الجيوش الكبيرة وفي تشكيل وتمويل الهياكل المستقبلية لقواتها المسلحة تواجه المملكة [10]. أمّا، خصائص القُوّات المسَلَّحَة المِلكيَّة السُّعُوديَّة، فإنّها تعد قوات عقائِدية، حيث أكد النــظام الأساسي للحكم على هذا الأمر في المادة (33) منه بقوله: "**تنشئ الدولة القوات المسلحة، وتجهزها من أجل الدفاع عن العقيدة، والحرمين الشريفين، والمجتمع، والوطن**". كما أن الولاء الأول للجيش يجب أن يكون للملك أولًا [11]ـــ باعتباره القائد الأعلى لكافة القوات العسكريــة، والذي يعْيِين الضباط، وينهي خدماتهم ـــ وليس الوطن كما هو مفروض في أغلب الجيوش النــظامية الحديثة في العالم.

المحور الثـانـــي: الحَرَس الوَطنيّ السَّعُوديّ (وزارة الحرس الوطنـي)

يعد الحرس الوطني أو الجيش الأبيض إحدى القوى العسكريــة الفاعلة والهامة داخل المملكة، وهو قوةً عسكريــة مستقلةً عن وزارة الدفاع ووزارة الداخلية حيث يملك وزارة خاصة به. كان الهدف الرئيسي من تأسيس هذه القوة تجنيد أبناء القبائل الموالية لآل سعود بغرض حماية العائلــة المالكــة والنــظام الملكي ضد أيّ هجوم خارجي أو اعتداء داخلي أو انقلاب عسكـري بما في ذلك الجيش النــظامي أو القوات المسلحة الأخرى. لهذا نجد أن أغلب مقراته وأماكن تمركزه تتواجد بالقرب من العاصمة الرياض وفي المدن الكبرى.

تاريخـيًا، تشكّل الحرس الوطني في بادئ الأمر من بقايا حركة الإخوان السعــودية بعد تمردهم على الملك المؤسس. وبذلك يكون الحرس أقدم قوة عسكريــة سعــودية أين تُرجع المصادر الرسمية السعــودية تاريخ إنشاءه إلى عام 1949، على اعتبار أن مكتب الجهاد والمجاهدين الذي أنشأه ابن سعود يعتبر نواة الحرس الوطني، بيد أنّه يمكن القول أن سنة 1955 تعد سنة التشكيل الرسمي والحقيقي للحرس الوطني.

كان أوّل من تولى رئاسة الحرس الوطني الأمير عبد الله بن فيصل الفرحان آل سعود، وفي عام 1957 ولـى ثانـي عاهل للسعــودية الملك سعود ابنِيه: خالد (1957 - 1960)، وسعد (1960 - 1963) على التوالي رئاسته كمحاولة منه لغرس أولاده في المواقع الحساسة، هذا إلى غاية عام 1963 تاريخ تَعْيِين الأمير عبد الله بن عبد العزيز رئيسًا له. والحق أن تولي هذا الأخير زمام الحرس الوطني كان بمثابة الانطلاقة الحقيقية له نحو الاحترافية وكسب النفوذ حيث استمر عبد الله على رأس الحرس الوطني لمدة تقارب النصف قرن (47 سنة) إلى غاية عام 2010، أين وضع هو الآخر ابنه متعب مكانه كرئيس للجيش الأبيض، ثم كوزير له بعد تم تحويله لوزارة عام 2013، وهذا حتّى نوفمبر 2017، أين تم إعفاء متعب واستبداله بخالد بن عبد العزيز آل مقرن.

يتألف الحرس الوطني من مجموعة كبيرة من السعــوديين ـــ وعدد قليل من الأجانب عكس الجيش النــظامي ـــ حيث يقدر عدد أفراده في الخدمة بأكثر بـ: 100 ألف عنصر (عدد وجود أرقام دقيقة)، ناهيك عن الاحتياط. نسبة كبيرة منهم آتية من المناطق الشمالية والجنوبية الغربية من البلاد. ويتم تعزيز مشاة الحرس الوطني من المجموعات القبليّة الكبير في السعــودية مثل: عتيبة، مطير، شمّر، السبعة، عجمان وقحطان... وغيرها، فيما يتم اختيار الضباط من العائلات المخلصة في القصيم وجنوب نجد، ما يعني أن الحرس الوطني يعد مفتاحًا وظيفيًا لتوزيع الدخل والهبات على أبناء القبائل الموالية وكسبهم. وفي هذا المضمار يشير **نيكولاس هوبكنز(Nicholas Hopkins)** أن الحرس الوطني يلعب مقام البُنية العشائرية، ويعد سبيلًا رئيسـيًا لتوزيع

الدخل على أبناء البدو وكسبهم [12]. كما يشير **فؤاد إسحق الخوري** بقوله: **"أن الحرس الوطني من حيث التنظيم يعد أقرب إلى التركيبة السّياسية منه إلى العسكرية، فلمجند في هذا التنظيم لا يختلف تدريبه العسكري لا كمًا ولا نوعًا التدريب العسكري الذي يلقاه عادة الشاب لدى القبائل، ولهذا نرى القبائل تؤثر الانخراط في صفوف الحرس الوطني بدل الجيش النظامي"** [13].

أمّا من ناحية القدرات العسكرية والقتالية فيعتبر الحرس الوطني قوة مقاتلة لا يستهان بها، إذ يملك تسليحًا وتنظيمًا جيّدان خاصةً في ظل قيادة عبد الله الطويلة له ، أين استطاع إجراء عملية تحديث واسعة له على مستوى الهياكل والبُنى وعلى مستوى المعدات والتسليح، فضلًا عن لعبه أدوارًا اجتماعية وثقافية أين تحول لأداة للتنشئة الاجتماعية وكذا تعزيز الثقافة القبليّة والبدوية، بيد أن إمكانية أن يلعب دورًا عسكريًا خارج الحدود تبقى ضئيلةً رغم أنّه قام أثناء الحرب العراقية – الإيرانية (1980 – 1988) بدورٍ فعال في تأمين المنطقة الشرقية، حيث تتمثل إحدى مهام الحرس الرئيسية في حماية حقول النِّفط في البلد. أمّا عن سبب عجز الحرس الوطني عن المشاركة في الحروب خارج الحدود، فيرجع حسب ـــ **ظافر محمد العجمي** ـــ أساسًا لكونه قوة للأمن الداخلي وعدم قدرته على صد قوات مدرعة ثقيلة لا سيما أنّه تنقصه الفاعلية في التعاون والتنسيق مع القوى العسكرية الأخرى [14].

المحور الثالث: الشرطة والأمن الداخلي (وزارة الداخلية)

تأسست وزارة الداخلية السعودية بشكل رسمي عام 1951 على يد الملك عبد العزيز، بعدما كانت تسمى بالنيابة العامة إلى غاية صدور نظام الوكلاء. تعتبر وزارة الداخلية بحكم مهامها المفتاح الرئيسي لجهاز الأمن، خصوصًا الأمن الداخلي. ويشرف وزير الداخلية بشكل مباشر على كل ما يتعلق بالشأن الداخلي للبلاد. ما جعل هذا المنصب حساسًا ليس فقط في إطار مؤسسات الدولة، وإنّما في إطار التوازنات داخل النظام السّياسي والعائلة المالكة كذلك، إذ يعتبر أحد مفاتيح القوة والنفوذ التي من الممكن جدًا أن يأدي بصاحبه إلى اعتلاء العرش الملكي، تفسير ذلك راجعٌ بدرجة أولى إلى سيطر الداخلية وتحكمها في عدة قطاعات حساسة بدءً بالشرطة بنوعيها العادي والدِّيني (المطاوعة)، مرور بقطاع المخابرات والاستعلامات، وكذا حراسة الحدود، إضافة إلى مسؤوليتها على جميع أمراء المناطق البالغ عدد ثلاثة عشر [13].

وتحتل وزارة الداخلية السعودية مكانةً مهمةً في بُنية النظام السّياسي تظهر من خلال مجموعة الأهداف التي تسعى لتحقيقها، إذ لا تقتصر على الداخل فحسب بل لها أهداف خارجية كذلك على غرار تحقيق التعاون والتنسيق الأمني مع الدول العربيّة المجاورة ودول مجلس التعاون الخليجي لحماية الأمن

الداخلي والخارجي. فضلًا عن دعم وتعزيز التعاون والتنسيق الأمني مع الدول العربيّة. إضافة إلى المهام الداخلية الأساسية المتمثلة في تحقيق الأمن والاستقرار في كل أنحاء المملكة وتأمين سلامة حجاج بيت الله الحرام. هذه المهام المنوطة بالداخلية جعلت هيكلتها معقدة، فهي تتكون من عدد مهم من الدوائر والفروع، لعل أهمها: مديرية الأمن العام، والمديرية العامة للدفاع المدني، والمديرية العامة لحرس الحدود، وقوات الأمن الخاصة، والأمانة العامة للهيئة العليا للأمن الصناعي، والإدارة العامة للشؤون العسكرية... وغيرها. ويبقى الدور الذي لعبته وزارة الداخلية في محارف الإرهاب الداخلي أهم انجازاتها، حيث استطاعت أن تفرض نفسها كإحدى أهم المؤسسات التي تحمي النظام والدولة، إضافة للعلاقات التي ربطتها مع أهم المخابرات العالمية وعلى رأسها وكالة المخابرات المركزية (CIA).

أمّا، مكانة وزير الداخلية كمنصب سّياسي ضمن بُنية النظام السّياسي والأسرة الحاكمة فإنّه يحظى بشكل عام بمكانة فريدة من نوعها أين يشكّل أداة فعالة لكسب النفوذ والقوة، وهو كما يصفه المستشرق الروسي **أليكسي فاسيلييف (Alexeï Vassiliev)** في كتابه: **تاريخ العربيّة السعودية من القرن الثامن عشر إلى غاية القرن العشرين**، يُسند في الغالب إلى أقرب مقربي الملك أو ممثل أكبر دوائر النفوذ سطوة داخل الأسرة الملكية [15]. والحال، أن تولي هذا المنصب يقرب أيّ أمير سعودي من الوصول إلى العرش إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن عاهلان (02) سعوديان من أصل سبع (07) تولوا هذا المنصب (فيصل، فهد)، فضلًا عمن تمكنوا عبر منصب وزير الداخلية من الوصول إلى ولاية العهد (فهد، نايف، محمد بن نايف).

وقد تولى وزارة الداخلية منذ تأسيسها إلى غاية اليوم عشرة (10) وزراء كلهم أمراء سعوديون، وهم: **عبد الله الفيصل** (1951 – 1959)، **الملك فيصل** (1959 - 1960)، **مساعد بن عبد الرحمن بن فيصل** (1960)، **عبد المحسن بن عبد العزيز** (1960 - 1961)، **فيصل بن تركي الأول بن عبد العزيز** (1961 - 1962)، **الملك فهد** (1962 - 1975)، **نايف بن عبد العزيز** (1975 - 2012)، **أحمد بن عبد العزيز** (2012)، **محمد بن نايف** (2012 - 2017)، **عبد العزيز بن سعود بن نايف** (2017 - إلى غاية الآن).

ومما يميّز وزارة الداخلية أنّها على عكس الحرس الوطني الذي يتم انتقاء أفراده على أساس قبليّ محض، فإنّ أفرادها لا سيما أفراد قوات الأمن الداخلي يكون من مختلف مناطق البلاد [16]، ما يتيح لها هامش أكبر للسيطرة والنفوذ الوطني، وهي إضافة إلى هذا تخضع لأحكام النظام العسكري ـــ حسب المادة

(01) من نـظام خدمة الأفراد ـــ على الرغم من كونّها قوات شبه عسكريـة. بيد أن التغييرات التي قام بها الملك سلمان بعد اعتلائه العرش يبدو الغرض منها التقليل من نفوذ وزارة الداخلية، أين أصدر مجموعة من الأمور الملكية كلها تدل على السعي للحدّ من نفوذ وزير الداخلية (محمد بن نايف) من خلال إنشاء جهاز باسم رئاسة أمـــن الدولة يُعنى بكل ما يتعلق بأمـــن الدولة ويرتبط برئيس الوزراء، الذي هو الملك في نفس الوقت. وقبل هذا قام الملك باستحداث مركز أمني باسم **الأمـــن الوطني**، يرتبط مباشرةً بالديوان الملكي، وصفه المغرّد السعـودي الشهير «**مجتهد @mujtahidd**»، الذي يوصف بأنّه **جوليان أسانج (Julian Assange)** السعـودية ، بقوله: "**مركز الأمـــن الوطني الجديد الخاضع للديوان الملكي، سيكون وسيلة قص أجنحة الداخلية كمقدمة لطرد محمد بن نايف، [...]**". وقبلها صدر مرسوم ملكي بتَعْيِين نائب عام للمملكة، حيث نتج عنه تجريد لولي العـهد السابق (محمد بن نايف) من سلطات الإشراف على التحقيقات الجنائية.

خاتـمة:

بشكل عام، يمكننا القول أنّه عند تناول موضوع العلاقات المدنية – العسكرية بشكل عام نجد أنفسنا أمام جملة من القضايا والتعقيدات المعرفية التي تستدعي البحث في أكثر من مجال معرفي بغرض الفهم والتفسير لهذه الظاهرة ؛ لا سيما وموضوع العلاقات المدنية – العسكرية يعتبر عابر للتخصصات العلمية على غرار العلوم السّياسية ، وعلم الاجتماع، والتاريخ، وعلم النفس السّياسي،... وغيرها. والحال، أن هذا الأمر المتعلق بالفهم والتفسير يصير أعقد حينما نسقطه على حالة بعينها مما يتطلب المزيد من البحث في خصوصية كل حالة.

أمّا بشكل خاص، فإنّ القـــــوى العسكريـــة والأمنيـــة في السعـودية تشكّل بحق حالةً نادرةً مقارنة بالحالة العربـيّة العامة، والتي سيطرت فيها المؤسسة العسكريـة والعسكر على عملية صُنْـع القرار والسلطة في الدولة، أين تمكن السّياسي ـــ المتمثل في الأمراء من آل سعود ـــ في الحالة السعـودية من السيطرة على القـــــوى العسكريـــة والأمنيـــة وجعلها تحت يده، فضلًا عن استعمالها كأدوات لخدمته. ولا يعني هذا بالطبع احترافية أو مهنية (military professionalism) من قبل القـــــوى العسكريـــة والأمنيـــة السعـودية مثلما هو الحال في الغرب تجعل العسكر يلتزمون بدورهم الدفاعي ولا يقحمون أنفسهم في الحياة السّياسية (السّياسة هنا بمعنى عدم ممارسة الحكم) بل أن الأمر هنا يحمل تفسيرات أخرى.

والحقيقة، أن عدة تفسيرات ـــ وإن كان المجال هنا لا يسمح بالتفصيل فيها ـــ يمكن الاعتماد عليها في تفسير وفهم هذه الحالة المتمثل الدور الهامشي للعسكري السعـودي لعل على رأسها العامل التاريخي أو ما

يسميه البعض بالأنموذج الأم (اللحظة التاريخية) من جهة، وما يسمى بعلم الاجتماع العسكري من جهة أخرى، وهذا من حيث دور العسكر في نشأة الدولة السعودية (شرعية تاريخية)، فضلًا عن الخبرة السلبية التي تكونّت حول القادة العسكريين باعتبارهم مصدرًا من مصادر الأزمات وعدم الاستقرار بدءً بتمرد الإخوان ووصولاً إلى سلسلة محاولة الانقلاب على آل سعود ونظامهم الملكي.

كما يمكننا القول أيضًا أن السوسيولوجية بشكل عام تلعب دورًا أساسيًا في بلورة شكل وطبيعة القوى العسكرية والأمنية، وكذا علاقتها مع القوى والبُنى الاجتماعية والسّياسية الأخرى، ذلك أن الدول التي تضم تنظيمًا قبليًّا ـــ على غرار المملكة ـــ نجد قوتها العسكرية والأمنية تتأثر في الغالب بهذه البُنية التقليدية سواءً من حيث عناصرها أو من حيث توجهاتها. ولهذا السبب نجدها تنقسم إلى تنظيمين متباينين هما: الجيش النظامي والحرس الوطني. وفي هذا الأخير يتم الاعتماد على العناصر من القبائل البدوية الموالية للحكم السعودي، في حين نجد أغلب عناصر الجيش النظامي من الحضر من منطقة الحجاز ـــ حسب أشار إليه الباحث **جاكوب كولمان هوريفتز(J. C. Hurewitz)** في كتاب: **سّياسة الشرق الأوسط: البعد العسكري Middle East Politics: The Military Dimension** ـــ.

ناهيك أن البُنية القبليّة تأثر على توجهات القوى العسكرية من حيث لا تطمح في الاستيلاء على الحكم أو القيام بانقلابات عسكرية فهي أكثر ولاءً النظام الحاكم لهذا فهو يفضلها أكثر على عكس الجيش النظامي المعروف عنه معارضته الشديدة للأنظمة الملكية وميولته الجمهورية.

والحال، أن القوى العسكرية والأمنية السعودية تعد مزيجًا معقدًا بين عدة قوى عسكرية وشبه عسكرية منفصلة عن بعضها البعض من حيث التسيير والاستراتيجية. أمّا ما يجمع بين كل هذه القوى أنّها كلها ومنذ تأسيسها تحت أيدي الأمراء الأقوياء من آل سعود، كما أن السيطرة عليها يعد مؤشرًا قويًا للوصول إلى العرش.

المـراجـع:

1) أحمد، أحمد يوسف [وآخرون.]. **كيف يصنـــع القرار في الأنظمة العربـــيّة دراسة حالة: الأردن – الجزائر– السعـــودية – السودان – سورية – العراق – الكويت – لبنان – مصر – المغرب – اليمن.** تحرير وتنسيق: نيفين مسعد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربـــيّة، 2010).

2) الخوري، فؤاد إسحق. **العسكر والحكم في البلدان العربـــيّة.** (بيروت: دار الساقي، 1990).

3) العجمي، ظافر محمد. **أمـــن الخليج العربـــيّ: تطوّره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمـــية والدولية.** سلسلة أطروحات الدكتوراه 56 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربـــيّة، 2006).

4) فاسيلييف، أليكسي. **تاريخ العربـــيّة السعـــودية من القرن الثامن عشر إلى غاية القرن العشرين.** ط 4 (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013).

5) قرني، بهجت و دسوقي، علي الدين هلال. **السّياسة الخارجية للدول العربـــيّة تحدي العولمة.** ترجمة: أحمد مختار الجمال، العدد: 2812 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016).

6) كشيشيان، جوزيف. **الخلافة في العربـــيّة السعـــودية.** ترجمة غادة حيدر، (بيروت: دار الساقي، 2002.

7) كوانت، وليم. **السعـــودية في الثمانينات: السّياسة الخارجية، الأمـــن والنِّفط.** ترجمة: حسين موسى (بيروت: الحقيقة برس، 1989).

8) كوردسمان، أنتوني هـ وعبيد، نواف. **الأمـــن الداخلي السعـــودي: تقييم المخاطر الإرهاب وتحديات الدوائر الأمنية والتطورات.**، (بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2004).

أ. المقالات:

1) هوبكنز، نيكولاس. "الطبقة والدولة في المجتمعات العربـــيّة الريفية." **المستقبل العربـــيّ:** العدد 109، (آذار1988).

ب. الوثائق الرسمية:

1. المملكة العربـــيّة السعـــودية، مرسم ملكي رقم: رقم (م/43)، يتضمن: "نظام خدمة الأفراد"، **جريدة أم القرى،** الصادر بتاريخ: 28 شعبان 1393 بتعديلاته.

ت. المصادر الإلكترونية:

1. رؤية **2030 المملكة العربـــيّة السعـــودية**. في: <https://vision2030.gov.sa/>

E-SOURCES :

1. Moshinsky, Ben. "Saudi Arabia spends 25% of its budget on its military — here's what it has for the money." **Business Insider**:31/12/2015, accessed on 28/02/2018, at:<https://read.bi/2lPsttT>

2. Obaid, Nawaf. "The Salman Doctrine: the Saudi Reply to Obama's Weakness." **The National Interest**: 30/03/2016, accessed on 13/10/2017, at: <https://bit.ly/1RZK7Ry>

الهـــوامـــش:

(*) من أهم الكتاب الغربيين الذين أسهموا في مجال الكتاب والتنظير حول العلاقات المدنية – العسكرية، نجد عالم السياسة الأمريكي **بيتر د. فيفر (Peter D. Feaver)** صحاب نظرية الوكالة **(Agency Theory)**، عالم الاجتماع العسكري التابع للجيش الأمريكي **تشارلز موسكوس (Charles Moskos)**، والباحثة الأمريكية **ربيكا ل. شيف (Rebecca L. Schiff)**.

(1) رؤية **2030 المملكة العربـــيّة السعـــودية**، ص 46. في: <https://vision2030.gov.sa/>

(2) Ben Moshinsky, "Saudi Arabia spends 25% of its budget on its military — here's what it has for the money", **Business Insider**,31/12/2015, accessed on 28/02/2018, at:<https://read.bi/2lPsttT>

(3) يوسف مكي، الحالة السعودية"، ضمن: أحمد يوسف أحمد[وآخرون.]، **كيف يصنـــع القرار في الأنظمة العربـــيّة دراسة حالة: الأردن – الجزائر– السعـــودية – السودان – سورية – العراق – الكويت – لبنان – مصر – المغرب – اليمن**، تحرير وتنسيق: نيفين مسعد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربـــيّة، 2010)، ص 173.

(4) جوزيف كشيشيان، **الخلافة في العربـــيّة السعـــودية**، ترجمة غادة حيدر، (بيروت: دار الساقي، 2002)، ص ص 119 – 122.

(5) ظافر محمد العجمي، **أمـــن الخليج العربـــيّ: تطوّره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمـــية والدولية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه 56 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربـــيّة، 2006)، ص 492.

(6) وليم كوانت، **السعـــودية في الثمانينات: السّياسة الخارجية، الأمـــن والنِفط**، ترجمة: حسين موسى (بيروت: الحقيقة برس، 1989)، ص 56.

(7) بهجت قرني ومعتز عبد الفتاح، "أدوار الشركاء غير المتوافقة السّياسة الخارجية السعودية بين العلماء والولايات المتحدة"، ضمن: بهجت قرني وعلي الدين هلال دسوقي، **السّياسة الخارجية للدول العربـــيّة تحدي العولمة**، ترجمة: أحمد مختار الجمال، العدد: 2812 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص 522.

(8) يوسف مكي، **المرجع السابق**، ص 174.

(9) Nawaf Obaid, "The Salman Doctrine: the Saudi Reply to Obama's Weakness", **The National Interest**, 30/03/2016, accessed on 13/10/2017, at: <https://bit.ly/1RZK7Ry>

(10) أنتوني هـ. كوردسمان ونواف عبيد، **الأمـــن الداخلي السعــودي: تقييم المخاطر الإرهاب وتحديات الدوائر الأمنية والتطورات**، (بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2004)، ص ص 5 – 6.

(11) المملكة العربــيّة السعــودية، مرسم ملكي رقم: رقم (م/43)، يتضمن: "نظام خدمة الأفراد"، **جريدة أم القرى**، الصادر بتاريخ: 28 شعبان 1393 بتعديلاته، المادة (59).

(12) نيكولاس هوبكنز، "الطبقة والدولة في المجتمعات العربــيّة الريفية"، **المستقبل العربـــيّ**، العدد 109، (آذار1988)، ص 26.

(13) فؤاد إسحق الخوري، **العسكر والحكم في البلدان العربـــيّة**، (بيروت: دار الساقي، 1990)، ص 43.

(14) ظافر محمد العجمي، **المرجع السابق**، ص 496.

(15) أليكسي فاسيلييف، **تاريخ العربـــيّة السعــودية من القرن الثامن عشر إلى غاية القرن العشرين**، ط 4 (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013)، ص 622.

(16) أنتوني هـ. كوردسمان ونواف عبيد، **المرجع السابق**، ص 36.